الأمر زايد على الماهية ولو سلم فلا اقل من ان يكون كسببا فكيف يدعون الضرورة في دعوى
زيادة الوجود على الماهية كما يذكره هذا لقائل المحقق في ذيل هذا المبحث ويبينه بان البصائر
السليمة كما يدرك اشتراك جميع الموجودات في حالة يمتاز بها عن المعدومات و
يسمى في العربية بالوجود والكون وفي الفارسية بهستي وكذلك يدرك ان مفهومها
خارج عنها يوصف بها ويحمل عليها وبيان الضرورة وهذا لوجه اعتراف منه بان
المدعى ليس الا زيادة الوجود المطلق المشترك كما لا يخفى ولا نفكاكهما تعقلا فانا قد نعقل
الوجود مع الجهل بخصوصية الماهية وهو ظ وقد نعقل الماهية ونتعقل عن وجودها اما في
الخارج فظ واما في الذهن فلأنا لا نسلم ان التعقل هو الوجود في الذهن ولو سلم فتعقل
الشيء لا يستلزم تعقل تعقله ومثل هذا لا نفكاك لا يتصور بين الشيء وذاته او تاته
قيل مراده كما يفهم من الشرح ايضا انا يتصور الماهية ونشك في وجودها فلا يكون عينها
والا لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين ولا يكون ايضا ذاتيا لها
لأنه بين الثبوت لما هو ذاتي له ولا يخفى ان هذا لا ستدلال صحيح لكن لا يلايم كلام
المتن لأن معنى الأنفكاك تعقلا ان يكون احدهما متعقلا دون الآخر والشك في
الوجود انما ينافي التصديق به لا تعقله بل يستلزمه فاذا تعقلنا الماهية وشككنا
في وجودها لم يكن كلاهما متعقلا لنا فاين الأنفكاك وكلام الشارح صريح في خلافه
حيث قال فان قيل لم انا نعقل الماهية مع الغفلة عن وجودها قيل هذا الدليل لو تم
لدل على ان الوجود الخاص ايضا زايد في الممكنات التي يمكن تعقل خصوصياتها مع علم
تعقل وجودها اقول وانت خبير بان هذا انما يكون بعد ان يثبت لنا مقدمتان
الأولى في الموجودات فرد اوراء الماهية والوجود المطلق وحصته والثانية ان هذا
الفرد معلوم لنا اما بالكنه او بوجه يمتاز به عن جميع ما عداه اما تو قفه على المقدمة

الأخير

الأولى فظ واما على الثانية فلأنه لو لم يكن معلوما لنا لم يعلم انه غير معلوم لنا
عند تعقلنا الماهية لجواز ان يكون معلوما ولا يعلم انه هو واثباتهما امر دونه
خرط القتاد ولتحقق الأمكان اى ثبوته للماهية فان من الموجودات ما هو ممكن
اذ لو لم يكن الوجود زايدا على الماهية لم يوجد ممكن اصلا لأن الأمكان عبارة عن
تساوى نسبة الماهية الى الوجود والعدم فلو كان الوجود نفس الماهية لم يتصور
هناك نسبة فضلا عن التساوى اذ التشبيه انما يتحقق بين متغايرين ولو
سلم فنسبة الشيء الى نفسه لا يكون كنسبة الى سلبه وارتفاعه ولو كان الوجود
جزءا لها لم يكن نسبتها اليه والى العدم على السوية ضرورة ان نسبة الكل الى
جزئه لا يكون كنسبة الى سلب ذلك الجزء وفائدة الحمل والحاجة الى الأستدلال
يعني لو لم يكن الوجود زايدا لكان اما عين الماهية وح لم يكن الحمل الوجود عليها
فايد وكان قولنا السواد موجود بمنزلة قولنا السواد سواد او الموجود موجود
لكنا نعلم ان قولنا السواد موجود نفيد فايدة او جزءها وح لم يتوقف حمله على
الماهية على الأستدلال ضرورة عدم توقف حمل الذاتي على الأستدلال لكنا نحتاج
الى الأستدلال عند حمل الوجود عليها والجواب عن هذا الدليل ودليل الأنفكاك
التعقل على التقريرين انه انما يتم ان لو كانت الماهية متعلقة بكنهها فانها اذا
كانت متعلقة لا بكنهها جاز ان يكون ذاتيا تها مجهولة فضلا عن انتسابها
اليها وايضا اذا لم يكن في تعقل كنه شيء تعقل اجزاءه الأولية كالجنس والفصل
بوجه ما وايضا في الماهيات التي لم نتصور ها تعقلها غير منفك عن تعقل
بالماهية الموجودة عند حمل الوجود عليها الى الأستدلال وانتفاء التنافي وتركب
هي ما لا يكون الوجود نفس لو كان الوجود نفس الماهية لكان قولنا السواد ليس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)